SYRIA A/C.5/67/SR.8

بيـــان

وفد الجمهورية العربية السورية

يلقيه

المندوب الدائم

السفير د.بشار الجعفري

أمام

اللجنة الخامسة

حول البند 132

"تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة"

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء **نيويورك في 2012/10/18**

السيد الرئيس،

اسمحوا لي بداية، أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة اللجنة الخامسة، كما أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. كما أود أن أتقدم بالشكر للسيد يوكي تاكاسو، وكيل الأمين العام، على الاحاطة التي قدمها الأسبوع الفائت حول الحالة المالية للأمم المتحدة. كما يؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلى به مندوب الجزائر الموقر للتو نيابةً عن مجموعة ال77 والصين.

السيد الرئيس،

إن الجمهورية العربية السورية، كعضو مؤسس في الأمم المتحدة، ملتزمة بمبادئ وأهداف الميثاق، الذي يقضي بأن تقوم جميع الدول الأعضاء بسداد كافة أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد وبدون أية شروط. وانطلاقا من ذلك، دأبت الجمهورية العربية السورية منذ تأسيس منظمة الأمم المتحدة، على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة في الوقت المحدد وذلك على الرغم من التحديات التي تواجهها بلادي بوصفها من البلدان النامية ، وهي أوفت بالتزاماتها المالية العام المنصرم للميزانية العادية للأمم المتحدة، ولخطة تجديد مباني المقر، وللمحكمتين، كما أنها قامت مؤخراً بسداد كافة التزاماتها المالية لهذا العام للميزانية العادية للأمم المتحدة، وللمحكمتين، ولخطة تجديد مباني المقر، ولجزء كبير من التزاماتها المالية لعمليات حفظ السلام، وذلك على الرغم من العقوبات الاقتصادية والتجارية والمالية الظالمة ، والتي فرضتها بعض الدول بشكل أحادي وغير شرعي وخلافاً لأحكام الميثاق ومبادئ الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

إن قيام بعض الدول بفرض عقوبات أحادية غير شرعية تستهدف الشعب السوري في لقمة عيشه وتؤثر بشكل مباشر على إمكانية توفير متطلباته الأساسية, إنما يشكل خرقاً فاضحاً لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ذات الصلة, كما يتناقض مع مزاعم هذه الدول بالحرص على مصالح الشعب السوري, فيكف يمكن لهذه الدول أن تبرر فرض

عقوبات ظالمة تستهدف حتى قطاعات الطاقة والمصارف والنقل والصحة, في الوقت الذي تخصص فيه ملايين الدولارات لدعم المجموعات الارهابية التي تعيث خراباً وقتلاً في سوريا؟!.

ولكن من الواضح أن اللجوء إلى سياسة فرض العقوبات القسرية ضد سورية إنما يأتي كأداة مكملة للدعم السياسي والمادي والإعلامي واللوجستي الذي توفره تلك الدول للمجموعات الإرهابية المسلحة, وكل ذلك بهدف إطالة أمد الأزمة التي لا يمكن تسويتها إلا من خلال الحوار الوطني الشامل بين السوريين.

وفي هذا الإطار نشير إلى ان أثر عقوبات تلك الدول نفسها قد طالت عمل وفد بلادي هنا في نيويورك، حيث لم يعد باستطاعتنا تلقي التحويلات المالية اللازمة لتغطية نفقات الوفد وأعماله اليومية، والوفاء بالتزاماته المالية تجاه المنظمة. وما زاد الأمر سوءا، هي العراقيل والصعوبات المصرفية التي تواجه الوفد على أراضي الدولة المضيفة، والتي أثرتها في بياني السابق حول هذا البند في أيار الماضي، وسأعيد إثارتها الآن لإحاطة الدول الأعضاء بالعراقيل التي يواجهها وفدي على أراضي الدولة المضيفة، ولتذكير الأمانة العامة بمسؤولياتها في هذا الإطار.

فبعد أن قام أحد المصارف، في أوائل عام 2011، باتخاذ قرار بإغلاق حسابات عدد من وفود الدول الأعضاء، ومنها وفد الجمهورية العربية السورية، وبعد معاناة طويلة تمكن وفد بلادي من فتح حساب مصرفي جديد لدى أحد المصارف في واشنطن، وليس في نيويورك، مدينة المال والمصارف والوول ستريت. إلا أن المصرف الجديد، وعلى غرار سابقه، قام بإغلاق حساب الوفد لديه بشكل مفاجئ، مما نجم عنه أن وفدي، ومنذ حوالي سبعة أشهر، ليس لديه حاليا حساب مصرفي على أراضي الدولة المضيفة، وهو يواجه صعوبة حقيقية في إيجاد مصرف بديل، حيث أن جميع المصارف التي قام الوفد بالاتصال بها، لم توافق على فتح حساب للوفد لديها على الرغم من وجود توجيهات واضحة من الخارجية الامريكية بأن الوفد السوري الدائم لدى الأمم المتحدة والسفارة السورية في واشنطن لا يخضعان إلى أية تقييدات مالية، وهو ما يدفعنا إلى تذكير الحكومة المضيفة بمسؤوليتها عن توفير بيئة مناسبة للدول الأعضاء كي تمارس أنشطتها المرتبطة بالأمم المتحدة، ونحثها على إيجاد حل سريع لهذه المشكلة، كما يدفعنا ذلك أيضاً إلى تذكير الأمانة العامة بمسؤولياتها في هذا الصدد، لأن الأمانة العامة هي الجهاز المؤتمن على تنفيذ اتفاقية دولة المقر، وعلى تقيد الدولة المضيفة

للأمم المتحدة بأحكام تلك الاتفاقية، علماً أننا نتابع هذه المشكلة مع الأمانة العامة، وأرسلنا مذكرة رسمية وعاجلة إلى الأمين العام بهذا الصدد، وطلبنا منه أيضاً في تلك المذكرة المساعدة في فتح حساب للوفد لدى مصرف الامم المتحدة، وذلك على غرار عدد من الدول الأعضاء التي تمكنت من فتح حساب مصرفي لديه، حيث لم يتلق الوفد أية رد من بنك الأمم المتحدة على الرغم من مرور أكثر من 6 أشهر على طلبنا رسمياً من البنك فتح حساب مصرفي لديه.

السيد الرئيس،

ختاماً أود أن أوكد على ضرورة أن تنفذ الجمعية العامة قراراتها بشكل جدي يضمن تحقيق إرادة الدول الاعضاء، بدلاً من الانسجام ومسايرة سياسات دول ضاغطة في هذه المنظمة الدولية، سياسات تعمل لصالح أجندات تخالف المبادئ التي اقيمت عليها الامم المتحدة.

وشكرا السيد الرئيس، ، ، ، ، ،